

وزارة العدل

القرار

بصفتها: الحقوقية

رقم القضية: ٢٠١٦/٢٨٣

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم
الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد محمد أمين الحوامدة .
وعضوية القضاة السادة
محمود البطوش ، حابس العبدالات ، خضر مشعل ، زهير الروسان .

المميز: مساعد المحامي العام المدني / إربد .

المميز ضده: أحمد ابيوي عطية القرعان بصفته الشخصية وبصفته ولي أمر
ابنته القاصرة إسراء أحمد ابيوي القرعان .

بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٨ قدم هذا التمييز للطعن في الحكم الصادر عن محكمة
استئناف حقوق إربد في القضية رقم (٢٠١٤/١٢٥٢٠) تاريخ ٢٠١٥/١١/٢٢
القاضي بفسخ القرار المستأنف الصادر عن محكمة بداية حقوق إربد في الدعوى
رقم (٢٠١٢/٨٤٩) بتاريخ ٢٠١٤/٥/٢٦ والحكم بإلزام المدعى عليهم جميعاً
بالتكافل والتضامن أن يدفعوا للمدعي بصفته ولي أمر ابنته القاصرة إسراء أحمد
ابيوي القرعان مبلغ ١٠٢٢٣ ديناراً و ٤٠٠ فلس مع إلزامهم بالرسوم بنسبة هذا
المبلغ ونصف المصاريف ومبلغ ٢٥٠ ديناراً أتعاب محاماة والفائدة القانونية بواقع
٩% تسري من تاريخ المطالبة ورفع الدعوى وحتى السداد التام عن هذا المبلغ
والحكم بإلزام المدعى عليهما الثانية مديرية الأمن العام يمثلها المحامي العام المدني
بالإضافة إلى وظيفته وسرحان سمير إبراهيم سرحان بالتكافل والتضامن بأن يدفعوا
للمدعي وبصفته ولي أمر ابنته القاصرة إسراء مبلغ ١٧٨٢٦ ديناراً و ٥٢٠ فلساً
مع إلزامهما بالرسوم بنسبة هذا المبلغ ونصف المصاريف ومبلغ ٥٠٠ دينار أتعاب
محاماة (بعد صدور قرار التصحيح بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٣١) والفائدة القانونية

بواقع ٩% تسري من تاريخ المطالبة ورفع الدعوى وحتى السداد التام عن هذا المبلغ .

وتتلخص أسباب التمييز في الآتي :

١. أخطأت محكمة الاستئناف بعدم رد الدعوى لعدم توافر الخصومة ذلك أن المدعية لا تنتصب خصماً للمدعى عليها في الدعوى .
٢. أخطأت المحكمة باعتماد تقرير الخبرة مع أنه جاء مخالفاً للأمر القانوني والواقعية الواردة في المادة (٨٣) من قانون أصول المحاكمات المدنية .
٣. خالف الخبراء القانون في احتسابهم لبدل الضرر المادي المزعوم المتمثل بالتعويض عن نقص القدرة على العمل بالاستناد إلى المادة (٢٦٦) من القانون المدني .
٤. أخطأ الخبراء عندما قدروا بدل مدة تعطيل إذ إن الضرر يجب أن يُقدر بقدر ما لحق المضرور من ضرر وما فاتته من كسب .
٥. إن تقديرات الخبراء افتراضية ارتجالية خيالية مبالغ فيها ومجحفة بحق الخزينة .
٦. أخطأ الخبراء بتقدير مبلغ التعويض للمدعية إسراء وكذلك الأضرار المادية بالنسبة لوالدها المدعي أحمد فقد جاءت التقديرات جزافية ومفترضة ولا تستند إلى أية بيينة .
٧. أخطأ الخبراء بتقدير الضرر الأدبي ذلك أن المعاناة النفسية لا تدخل في مفهوم الضرر الأدبي وفقاً لأحكام المادة (١/٢٦٧) من القانون المدني .
٨. استقر اجتهاد محكمة التمييز على أن المدعي لا يستحق أية تعويضات طالما أنه ليس بعامل أو لم يثبت بعد حيلولة الإصابة بينه وبين العمل .
٩. أخطأت المحكمة عندما أناطت أمر تقدير قيمة التعويض المزعوم للخبراء المنتخبين وبذلك تكون قد أسندت الأمر إلى غير أهله .
١٠. قرار المحكمة غير معلل تعليلاً قانونياً كافياً ومخالف لنص المادتين (١٦٠ و ١٨٨) من قانون أصول المحاكمات المدنية .

لهذه الأسباب يطلب المميز قبول التمييز شكلاً ونقضاً القرار المميز
موضوعاً .

القرار

بعد التدقيق والمداولة نجد إن واقعة الدعوى تشير إلى إقامة
المدعي أحمد بديوي عطية القرعان وكيله المحامي خلدون سالم حمادين الدعوى
رقم (٢٠١٢/٨٤٩) لدى محكمة بداية حقوق إربد بمواجهة المدعى عليهم :

١. الشركة الأردنية الفرنسية للتأمين .
٢. مديرية الأمن العام .
٣. سرحان سمير سرحان .

وموضوعها المطالبة بالتعويض عن العطل والضرر للأسباب الآتية :

١. المدعى عليها الثانية تملك المركبة العسكرية رقم (١٥٢١٧) نوع فورد أمن
عام وهي مؤمنة تأميناً إلزامياً لدى المدعى عليها الأولى .
٢. بتاريخ ٢٠٠٩/٢/١٨ أثناء أن كان المدعى عليه الثالث يقود المركبة المشار
إليها بالبند الأول في منطقة الطيبة ونتيجة عدم أخذ الاحتياطات اللازمة قام
بدهس الطفلة القاصرة إسراء أحمد بديوي القرعان .
٣. أدخلت المصابة للمستشفى وتم تنظيم مخطط حادث .
٤. نجم عن الحادث إصابة الطفلة بعاهة جزئية بمقدار ١٥% ومدة تعطيل
عشرة شهور .
٥. تشكلت قضية تحقيق بالحادث تم اسقاطها بالعفو العام .
٦. المدعى عليهم مسؤولون بالتكافل والتضامن .

وطلب بالنتيجة الحكم على المدعى عليهم بالتكافل والتضامن بالأضرار المادية والمعنوية حسب تقدير أهل الخبرة مع تضمين المدعى عليهم الرسوم والمصاريف والأتعاب والفائدة القانونية .

بتاريخ ٢٦/٥/٢٠١٤ قضت المحكمة بما يلي :

١. إلزام المدعى عليهم بالتكافل والتضامن بتأدية مبلغ عشرة آلاف وخمسمئة وثلاثة وعشرين ديناراً و ٤٠٠ فلس مع الرسوم ونصف المصاريف ومبلغ ٢٥٠ ديناراً أتعاب محاماة والفائدة القانونية .
٢. إلزام المدعى عليها مديرية الأمن العام والمدعى عليه سرحان بالتكافل والتضامن بدفع باقي المبلغ وهو ١٨٥١٤ ديناراً مع تضمينهم الرسوم عن هذا المبلغ ونصف المصاريف ومبلغ ٢٥٠ ديناراً أتعاب محاماة والفائدة القانونية .

لم يصادق القرار قبولاً من الطرفين فتقدم مساعد المحامي العام المدني باستئناف أصلي والمدعى باستئناف تبعي وقضت محكمة استئناف إربد بقرارها رقم (٢٠١٤/١٢٥٢٠) تاريخ ٢٢/١١/٢٠١٥ بما يلي :

- ١- رد الاستئناف التبعي .
- ٢- فسخ القرار المستأنف من حيث مبلغ التعويض والحكم بإلزام الجهة المدعى عليهم بالتكافل والتضامن بأن يدفعوا للمدعى بصفته ولي أمر ابنته القاصرة إسراء أحمد مبلغ ١٠٢٢٣ ديناراً و ٤٠٠ فلس عشرة مع الرسوم النسبية بنسبة هذا المبلغ ونصف الرسوم ومبلغ ٢٥٠ ديناراً بدل أتعاب محاماة والفائدة القانونية .
- ٣- الحكم بإلزام المدعى عليهما مديرية الأمن العام وسرحان سميير بالتكافل والتضامن بأن يدفعوا للمدعى وبصفته ولي أمر ابنته القاصرة مبلغ ١٧٨٢٦ ديناراً و ٥٢٠ فلساً والرسوم بنسبة هذا المبلغ ونصف المصاريف ومبلغ ٥٠٠ ديناراً أتعاب محاماة والفائدة القانونية .

لم يرتض مساعد المحامي العام المدني القرار الاستثنائي فاستدعى تمييزه ضمن المدة القانونية .

وبالرد على أسباب التمييز :

وعن السبب الأول المدعى لا تنتصب خصماً للمدعى عليها .

وفي ذلك نجد إن الدعوى مقامة من ولي أمر القاصر إسراء والدها أحمد ابدوي بصفته ولي أمرها .

فتكون إجراءات الدعوى موافقة للأصول والخصومة قائمة بمواجهة المدعى عليهم نتيجة تسبب المدعى عليه سرحان بالحادث وملكية المركبة لمديرية الأمن العام وكونها مؤمنة لدى المدعى عليها الشركة الأردنية الفرنسية للتأمين فنقرر رد هذا السبب .

وعن أسباب التمييز الثاني والثالث والرابع والخامس والسادس والسابع والثامن والتاسع المنصبة على تخطئة المحكمة باعتماد تقرير الخبرة .

وفي ذلك نجد إن المحكمة قامت بإجراء خبرة بمعرفة خبراء من ذوي الاختصاص ترك أمر تسميتهم لها .
قام الخبراء وبالاستناد إلى بيانات الدعوى بتقديم تقريرهم واحتساب الضرر المادي على النحو التالي :

١. بدل نقص القدرة على العمل .

استناداً للعاهة الجزئية الدائمة بنسبة ١٥% من مجموع قواها الجسدية ابتداءً من سن الإنتاج في سن ١٨ عاماً وحتى بلوغها ٦٠ عاماً .

٢. بدل فوات الكسب خلال مدة التعطيل بواقع ٤٣ أسبوعاً مضروبة بمبلغ مئة دينار .
٣. بدل نفقات عمليات مستقبلية .
٤. بدل نفقات علاج .

الضرر المعنوي استناداً لملف الدعوى والتقارير الطبية والمركز الاجتماعي للمصابة القاصرة وطبيعة الإصابة فجاء التقرير مشتملاً على المهمة الموكلة للخبراء.

ولم يرد ما يجرح التقرير وينال منه فجاء موافقاً للقانون والأصول ويكون اعتماده من قبل المحكمة في محله وأسباب التمييز لا ترد عليه ويتعين ردها .

وعن السبب العاشر ومفاده أن القرار مخالف لحكم المادتين (١٦٠ و ١٨٨) من قانون أصول المحاكمات المدنية .

لم يبين لنا الطاعن وجه مخالفة المحكمة لحكم المادتين موضوع الطعن فيكون هذا السبب عاماً لا يصلح أن يكون سبباً من أسباب التمييز فنقرر رده .

لهذا وتأسيساً على ما تقدم نقرر رد التمييز وتأييد القرار المميز .

قراراً صدر بتاريخ ٩ رجب سنة ١٤٣٧ هـ الموافق ١٧/٤/٢٠١٦ م

برئاسة القاضي
نائب الرئيس

عضو
نائب الرئيس

عضو

عضو

